القياس والإجماع في مصنفات الجملة عند المتأخرين

الباحثة. زينب غني عبد الأمير **أ. د. أحمد رسن صحن**

كلية الآداب / جامعة البصرة

Email: pgs.zaineb.ghani@uobasrah.edu.iq

Email: ahmed.rasan@uobasrah.edu.iq

الملخص

يُعنى هذا البحث بدراسة القياس والإجماع في مصنفات الجملة العربية القديمة، إذ يُعدّ القياس والإجماع أصلين من أصول النحو العربي، يُعتمد عليهما في استنباط أحكام الجملة العربية. ويتناول البحث تعريف مصطلح القياس، وأنواعه، وموارده في مصنفات الجملة العربية القديمة. وبعد ذلك، يعرض البحث تعريف الإجماع، وأقسامه، وموارده في مصنفات الجملة. وقد بيَّنتُ أثر القياس والإجماع في إنتاج الحكم النحوي للجملة العربية.

الكلمات المفتاحية : أصول النحو، القياس، الإجماع، مصنفات الجملة العربية القديمة.

Analogy and Consensus in Ancient Arabic Sentence

Researcher. Zaineb Ghani Abdul-Ameer
Prof. Dr. Ahmed Rasen Sahan
College of Arts / University of Basrah
Email: pgs.zaineb.ghani@uobasrah.edu.iq
Email: ahmed.rasan@uobasrah.edu.iq

Abstract

This study examines analogy and consensus in ancient Arabic sentence compilations, as both analogy and consensus are considered fundamental principles of Arabic grammar, which relies on them to deduce the rules of Arabic sentence structure. The research explores the definition of analogy, its types, and its sources in sentence compilations. It also highlights the impact of analogy and consensus on formulating grammatical rules for Arabic sentences.

Keywords: Principles of grammar, Analogy, Consensus, Ancient Arabic Sentence Compilations.

المقدمة

فقد اعتنى النحويون القدماء بالجملة العربية، وخصائصها كالحذف والتقديم والتأخير، وأحكامها المختلفة، فكانت الجملة تشكل الإطار العام الذي تُدرس فيه الأبواب النحوية؛ لأنّ المعاني النحوية الخاصّة كالمبتدأ والخبر والفاعل، والنعت وغيرها تُدرس في داخل الجملة، وليست منعزلة عنها؛ ولأنَّ الكلام العربي في شواهد النحويين التي يحلّلونها مكوّن من مفردات وتراكيب وهذه التراكيب تمثل الجمل. ولا بد لهذه الجمل من أحكام نحوية تضبطها، ومجال هذا البحث هو دراسة أصلين من أصول النحو هما:(القياس والإجماع)، في مصنفات الجملة العربية القديمة: رسالة في جمل الإعراب للمرادي(ت٧٤٩هـ)، والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام(ت٧٦١هـ)، ورسالتان في النحو للعنابي(ت٧٧٦هـ)، وشرح نكت ابن هشام لابن جماعة(ت٨١٩هـ)، وحواشي جلال الدين المحلي، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي(ت٨٧٩هـ)، وتعليق لطيف على قواعد الإعراب للبصروي (ت٨٨٩هـ)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري(ت٩٠٥هـ)، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي(ت٩٥٠هـ)، ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية للرسموكي(ت١١٣١هـ)، وشرح النظم المجرادية في الجمل للسلاوي(ت٧٧٨هـ).

ويمكن تفصيلُ دراسةِ مواردِ الاستدلالِ بالقياسِ والإجماعِ عند هؤلاء النحويين في مبحثين: المبحثُ الأولُ يتضمّنُ استعمالَ مصطلحِ القياسِ في لغةِ مصنفاتِ الجملةِ العربية، وتعريفَه، وأقسامَه، ثم تحليلَ نماذجَ للشواهدِ التي أُنتِجَ منها الحكمُ النحويُّ عن طريقِ القياسِ، وتبيينَ طريقةِ توليدِ الحكمِ من مقدماتِ القياسِ التي تُوصِلُ إلى نتيجةٍ معتبرةٍ عند النحاة، تُعدُّ حكمًا راسخًا في منظوماتهم النحوية. وفي المبحثِ الثاني، تتبعتُ الإجماعَ بعد تعريفِه، وحددتُ مواردَ الاحتجاجِ به على الحكمِ النحويّ عند مصنِّفي الجملةِ العربية. ثم أنهيتُ البحثَ بنتائجِه الأساسية التي تُفيدُ في معرفةِ الجملةِ العربية وطريقةِ استعمالِها السليمة، بناءً على الحكمِ المؤسَّسِ على أصلي النحو العربي: القياس والإجماع.

المبحث الأول: حضور القياس في مصنفات الجملة العربية القديمة

١- مصطلح القياس

يأتي القياس بعد السَّماع؛ لأنَّ تحصيل القياس يكون بعد وجود شواهد فصيحة مسموعة تُعتمد في عملية القياس للوصول إلى أحكام جديدة. وقد أفاد منه مصنفو الجملة العربية في إثبات أحكام الجملة، وذكروا هذا المصطلح في بعض مصنفاتهم ومن ذلك:

أ- ذكر مفهوم الاستدلال والقياس في تحليل قوله تعالى:﴿لكِنّا هُوَ اللهُ رَبّي﴾[١]، إذ قيل الأصل:((لكنْ أنا هو الله ربّي))، وقد نصّ الكافيجي على أحد أنواع الاستدلال وهو القياس الاستثنائي الذي استعمله في استدلاله قال: ((هذا إشارة إلى الاستدلال على الأصل، بصورة القياس الاستثنائيّ[*]. وهو في

الحقيقة دليل إثبات المماثلة أيضاً. فلهذا جيء بالواو العاطفة. و((إلّا)) ههنا مركّب من ((إنْ)) و((لا)). فأُدغمت النّون في اللّام لكن استُعمل ههنا بمعنى((لو)). فلهذا جيء جوابها باللّام في بعض النسخ يعني: لو لم يكن أصل ((لكنّا)): ((لكنْ أنا)) مخفّفاً عاطفاً، بل ((لكنّ)) المشدّدة لوجب إعمالها في الضّمير المنصوب المتّصل اتّفاقاً، إذا دخلت على الضّمير فيقالَ: لكنّه. وهذا التوجيه إنّما يجري على عدم إثبات الألف في الوصل. فلمّا يقع هذا القول علمنا أنّ أصله ما ذكرناه)).[٢]

ب- ذكر الكافيجي القياس عند حديثه عن نقل الفعل من اللازم إلى متعدٍ أو العكس قال: ((وأنّ النّقل بالهمزة قياس في الفعل اللّازم، سماع في الفعل المتعدي. ولا يخفى عليك أنّ الكلّ واقع غالباً في مصنّفات العلماء، على طريق القياس))[٣].

وبعد أن ذكرتُ موارد استعمالات مصطلح القياس انتقل إلى تعريفه.

٢- تعريف القياس

هو عملية ذهنية تعتمد السماعَ في وضع القواعد والأحكام، وتمثل أصلاً من أصول النحو، ودليلاً من أدلته، تتناسب مع الغاية التي وضع لها علم النحو؛ لأنَّ مقاييس النحو وعلله((إنّما تستخرج من المسموعات بعد اطّرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، وتسوي في الفصاحة بمن أدركها، و يأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدّى إلى خلاف ذلك وجب أن يُنْبَذَ و يُطرَّح من حيث كان ضدّاً عمّا له وُضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم))[٤]. لذلك عرّفه الأنباري بقوله: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الأعراب))[٥]. وقال في موضع آخر:((وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة.))[٦].

وعرّفه الدكتور مهدي المخزومي بقوله: ((القياس هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت))[٧]. أما إبراهيم أنيس فقد ((حدد ثلاث دلالات لمصطلح القياس تتابعت تاريخياً في الظهور، الأولى: وضع الأحكام العامة، والقواعد الشاملة للغة العربية، الثانية: استنباط أشياء جديدة في اللغة غير مسموعة قياساً على ما سُمِع، والثالثة: القياس لمجرّد المشابهة الذي يكثر في التعليل))[٨]

٣- أنواع القياس

قسّم الأنباري القياس على ثلاثة أَقسام:((قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد. فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة. وأَما قياس الشبه فهو معمول به عند أَكثر العلماء. وأَما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء))[٩]. وأشهر تقسيم هو تقسيم السيوطي إذ قسمه على أَربعة أَقسام هي[١٠]:

أ- حمل فرع على أَصل، ومن أمثلته: إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد. كـ (قِيمَ في قِيمة).

ب- حمل أَصل على فرع، ومن أمثلته: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته. كـ (قمتُ قِياماً).

ج- حمل نظير على نظير أما في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما، من أمثلة الأول: دخول لام الابتداء على ما النافية؛ حملًا لها في اللفظ على ما الموصولة. ومن أمثلة الثاني: إهمال أَنْ المصدرية مع المضارع حملًا على ما المصدرية. ومن أمثلة الثالث: جواز تصغير "أفعل" في التعجب لشبهه بـ "أفعل" التفضيل في ذلك.

د-حمل ضد على ضد.((من أمثلته: النصب بلم، حملًا على الجزم بلن، فإنَّ الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل))[١١].

موارد القياس في مصنفات الجملة العربية

استند النحاة في أحكام الجملة العربية إلى القياس في قسمي الجمل: الجمل التي لها موضع إعرابي والجمل التي ليس لها موضع إعرابي فيما يأتي:

١- قياس الجمل التي ليس لها محل إعرابي

١-١-جملة صلة الموصول

يستدل بالقياس(الضد على ضده)على عدم وجود محل إعرابي لصلة الموصول بمقدمة عامة هي: فكلُّ جملة لا تقوم مقام المفرد ليس لها محلّ إعرابي جملة صلة الموصول لا تقوم مقام المفرد، فالنتيجة جملة صلة الموصول ليس لها محلّ إعرابي. ((نحو: "جاءَ الَّذي قامَ أبوه" فـ" الَّذي "في موضع رفعٍ، والصّلةُ لا مَحلَّ لها؛ لأنّها ليْستْ بِقائمةٍ مقام المُفردِ حتّى تُعْرب بإعرابه))[١٢]. فإن المفرد له إعراب وضده الجملة (صلة الموصول) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تقع موقع المفرد.

١-٢- الجملة الاعتراضية

نحو قوله تعالى:﴿فَلَا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۞ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[١٣]. فجملة "وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ" معترضة بين القسم وهو (أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وجوابه(وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ) لا محلَّ لها من الإعراب، ((وأمّا السّبب في عدم الإعراب في محلّه فإنّ جملة الاعتراض لم

تقع هنا مقام مفرد، بناء على أنّ القسم تأكيد المُقسَم عليه، فيوجدُ بينهما اتّصال تامّ، فلا يصلح لمقامه. وكلّ جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محلّ من الإعراب))[١٤]. وهذا القياس يحمل فيه الضد على ضده فإن الجملة المعترضة ليس لها محل إعرابي؛ لأنها ضد المفرد بعدم وقوعها موقعه فيُسلب عنها الحكم الإعرابي؛ لأن الضد لا يُعطى حكم ضده.

١-٣- الجملة المفسّرة

استعمل الكافيجي(ت٨٧٩هـ) طريقة القياس البرهاني لإثبات كون الجملة الاستفهامية في الشاهد القرآني لا محل لها من الإعراب، ويكون الاستدلال القياسي بالطريقة الآتية:

جملة ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، من قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[١٥]. جملة استفهام مفسِّرة، وكلّ جملة مفسِّرة لا محلّ لها من الإعراب[١٦]، إذًا جملة ﴿هل هذا إلَّا بشرٌ مثلُكم﴾ لا محلّ لها من الإعراب[١٧].

١-٤-جملة جواب القسم

تحدث الكافيجي عن طريقة الاستدلال بالقياس البرهاني، عند حديثه عن جملة جواب القسم، فجملة جواب القسم لا تقع في موضع المفرد، وكلُّ جملة لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محلّ إعرابي، إذًا جملة جواب القسم لا يكون لها محلّ إعرابي، نحو: زيدٌ أُقسِمُ بالله ليفعلنّ[١٨].

١-٥- الجملة الواقعة جواب "إذا" الشرطية

نحو: إذا جاءني زيد أكرمته. فجملة "أكرمته" لا محلَّ لها من الإعراب، حملاً على ضدها وهو المفرد: فجملة جواب الشرط بـ "إذا" لا تقع في موضع المفرد، وكلُّ جملة لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محلّ إعرابي، إذًا جملة جواب الشرط بـ "إذا" لا يكون لها محلّ إعرابي[١٩].

٢- قياس حكم الجمل التي لها محل من الإعراب

٢-١- وجوب الرفع

٢-١-١- اعتمد بعض النحاة على القياس النحوي في حمل الفرع على الأصل، وذلك بأن تكون الجملة فرعاً للمفرد وهو أصل لها عندما تقوم مقامه فالخبر مرفوع وكلّ ما يقوم مقامَه مرفوع، وقد قامت الجملة مقامه. فإذًا الجملة في محل رفع، نحو: زيدٌ قامَ أبوه.((زيد مبتدأ، قام فعل ماضٍ مبني على الفتح، أبوه فاعل ومضاف اليه، وجملة (قام أبوه) صغرى فعلية لها محل مرفوع على خبر المبتدأ، وجملة (زيد قام أبوه) كبرى أسمية لا محل لها؛ لأنها مستأنفة))[٢٠]. وهو قياس فرع على أصل له جذور عند النحويين المتقدمين؛ لأن الاسم المفرد أصل للخبر، والجملة صارت خبرًا بالفرعية حملًا على المفرد.[٢١]

والجملة الواقعة خبرًا فرع من الاسم المفرد الخبر، وهي تقاس عليه فتُعطى حكم الرفع فهي في محل رفع بالمبتدأ كما أنّ الخبر المفرد مرفوع بالمبتدأ[٢٢]

٢-١-٢- جعل الكافيجي قياس الشبه أصلاً لحكم وجوب الرفع فالجملة المعطوفة على جملة واقعة خبرًا تُقاس عليها؛ مثل: ((قعد أخوه))في قولنا: زَيدٌ قامَ أبُوهُ، وقَعَدَ أخُوهُ، إذ وقعت الجملة المتبوعة ههنا في موضع خبر المبتدأ. فجملة ((قامَ أبُوهُ))_إضافتها بيانيَّة، كخاتم فضّةٍ _ فِي مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأنّها وقعت موضع خَبَرِ المُبتَدأ. وكَذلِكَ، أي: مثل جملة ((قام أبوه))، جملة ((قَعَدَ أخُوهُ)) في محل رفع؛ لأنّها مَعطُوفةٌ علَيها أي: على جملة ((قام أبوه)). فكأنّها واقعة في موضع الخبر، فينسحب حكمها عليها))[٢٣]. فهذا قياس نظير على نظير، فإنّ الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة خبرًا تابعة لها، فهي شبيهة لها في الموضع، وقد عبّر عن الشبه بقوله "فكأنّها واقعة في موضع الخبر، فينسحب حكمها عليها"، فلوجود علة الشبه بين النظيرين انتقل حكم الرفع من الأولى إلى الثانية.

٢-١-٣- جملة خبر إنَّ و أخواتها[٢٤]

ومن قياس الشبه في نحو: إنَّ زيداً أبوه قائم، وإنَّ زيداً وَجْهُهُ حَسَنٌ. لأنَّ خبر (إنَّ) لا يكون إلّا مرفوعاً. قياساً على خبر المبتدأ الذي حكمه وجوب الرفع، وعلة الحكم هي المشابهة في الإسناد إلى المبتدأ، وهذا القياس ذكره ابن يعيش قال:((خبرَ المبتدأ كما يكون مفرداً، أو جملةً، أو ظرفاً، كذلك في هذه الحروف، تقول في المفرد: ((إنَّ زيداً قائم)) كما تقول في المبتدأ: ((زيدٌ قائمٌ))، وفي الجملة:((إنَّ زيداً أبوه قائمٌ))، كما تقول:((زيدٌ أبوه قائمٌ))، و ((إنّ زيداً قام أبوه))كما تقول: "زيدٌ قام أبوه"))[٢٥].

٢-١-٤-الجملة الواقعة خبراً لـ (لا) النافية للجنس

((نحو:لا ربيئَةَ قَومٍ يَجِيءُ بِخَيْرٍ))[٢٦]. إنَّ حكم وجوب رفع محل "خبر لا النافية للجنس "قياساً على خبر (إنَّ) الناصبة الذي حكمه وجوب الرفع، وعلة الحكم هي المشابهة في التوكيد، فإنَّ (لا) تأتي لتوكيد النفي كما تأتي (إنَّ) لتوكيد الإثبات. وقد فصّل القول في هذا القياس ابن يعيش قائلاً: ((وإنّما استحقّت أن تكون عاملةً لشبهها بـ ((إنَّ))الناصبة للأسماء. ووَجْهُ الشَّبَه بينهما أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر كما أن ((إنّ)) كذلك، وأنّها نَقِيضةُ ((إنَّ))لأنَّ ((لا)) للنفي و((إنَّ))للإيجاب، وحَقُّ النقيض أن يُخْرَج على حَدِّ نقيضه من الإعراب، نحو:((ضربتُ زيداً))، و((ما ضربتُ زيداً))، فقولك:((ضربتُ زيداً)) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، وقولك: ((ما ضربتُ زيداً)) نفيٌ لذلك، ومع ذلك فقد أعربتَه إعرابه من حيث كان نقيضَه يُشْعِر بمعنى الرفع له. فلمّا أشبهت ((لا))((إنَّ)) وكانت ((إنَّ))عاملةٌ في المبتدأ والخبر ؛ كانت ((لا)) كذلك عاملة في المبتدأ والخبر؛ لأنَّها تقتضيهما جميعاً

كما تقتضيهما "إنَّ"))[٢٧]. هذا قياس رفع خبر لا على رفع خبر إنّ والمطلوب رفع الجملة الواقعة خبرًا لـ "لا" النافية وهو قياس فرع على أصل؛ لأنّ الجملة فرع عن الاسم المفرد المرفوع.

٢-١-٥- الجملة الوصفية إذا وقعت بعد مرفوع يكون حكمها الرفع، نحو قوله تعالى:﴿وَهَذا كِتَابٌ أَنْزَلنَاهُ ﴾[٢٨]، فـ ((أَنْزَلنَاهُ)) جملة في موضع رفع؛ لأنَّها صفة ((كتاب)) لأنَّ الجمل بعد النكرة صفة))[٢٩]. وهو قياس فرع على أصل؛ لأنّ المفرد المرفوع هو الأصل في الصفة، فتكون الجملة فرعًا في الوصفية، فتطابقه في حكم الإعراب محلّاً.

٢-١-٦- الجملة المعطوفة على مرفوع، وهي في موضع رفع

ومن قياس الفرع على الأصل في نحو: جاءني رجلٌ عاقلٌ ويكتبُ خطَّاً حَسَناً، فجملة " يكتبُ خطَّاً حَسَناً" فعلية مكونة من "يكتبُ": فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، "خطَّاً ":مفعول به منصوب، "حَسَناً":نعت لـ "خطَّاً" منصوب، والجملة الفعلية في محلّ رفع لأنَّها لا معطوفة على النعت المرفوع "عاقل"[٣٠]. يستدل على حكم هذه الجملة عن طريق قياس الفرع على الأصل، الأصل في النعت، النعت المفرد والجملة تقع موقعه فتكون فرعاً عنه فلذلك تأخذ حكمه في الإعراب.

٢-١-٧- الجملة الواقعة بدلاً من مرفوع

((نحو: أنتَ تأتِيْنَا تُلِمُّ بنا)).[٣١] قياساً على المبدل منه، وعلة الحكم أنَّ البدل تابع للأول في إعرابه. وحكم الرفع محلًا قياس الفرع على الأصل، فإنّ البدل مقصود بالحكم مثل المبدل منه، لكنّه بالتبع لا بالأصالة.

٢-٢- وجوب النصب

٢-٢-١- من قياس الفرع على الأصل قياس نصب محل الجملة الواقعة خبرًا لـ((كاد)) وهي فرع بناء على نصب خبر كاد المفرد وهي الأصل نحو: ((كاد زيد يفعل... كاد فعل ماضٍ للمقاربة يرفع الاسم، وينصب الخبر، (زيد) اسم (كاد)، (يفعل)فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم، فاعله مستتر تقديره (هو) يرجع إلى (زيد)، فجملة (يفعل) جملة صغرى فعلية محلها النصب على خبر (كاد)، وجملة (كاد) وما بعدها كبرى فعلية لا محل لها لأنها مستأنفة))[٣٢]

٢-٢-٢- وكذلك قياس الفرع أي الجملة الواقعة مفعولاً به قياساً على الأصل وهو نصب المفعول به، نحو: ظننتُ زيداً يقومُ أخُوه. فجملة يقومُ أخُوه في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ((ظننتُ))[٣٣].

٢-٢-٣- ومن قياس الفرع: الجملة الواقعة حالًا، قياساً على الأصل وهو نصب الحال، نحو: جاء زيد ويده على رأسه، فجملة "يده على رأسه " في محل نصب حال[٣٤].

٢-٢-٤- الجملة الخبرية الواقعة صفة

من قياس الفرع على الأصل قياس الجملة الخبرية تارة على النعت المفرد إن كانت بعد نكرة وتارة تقاس على الحال المفرد إن وقعت بعد اسم معرفة. فالنعت هو الأصل والجملة النعتية هي الفرع وكذلك الحال هو الأصل والجملة الحالية هي الفرع و((الجُمَلُ الخبريَّةُ الَّتي لم يسبقْها ما يطلبُها لُزُوماً، إِنْ وَقَعَت بَعْدَ النَّكراتِ الْمَحْضَةِ فَصِفَاتٌ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ فَأَحْوَالٌ. أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضةِ مِنْهُمَا فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا. مِثَالُ الْواَقِعَةِ صِفَةً: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ﴾[٣٥]))[٣٦].

٢-٣- قياس وجوب جرّ محل الجملة

ومن قياس الفرع على الأصل قياس وجوب جرّ محل الجملة المضاف إليها، وهي الفرع على وجوب جرّ المضاف إليه وهو الأصل[٣٧]. نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[٣٨]. فجملة (هُم بَارِزُونَ) أسمية مكونة من مبتدأ (هم) وخبر (بارزون) وهذه الجملة في محلَّ جرٍّ بإضافة "يوم" إليها. ((وكذلك(كلُّ جملةٍ) بعدَ((إِذْ)) الدالة على الماضي (أو إِذَا)الدالة على المستقبل (أو حيثُ) الدالةِ على المكانِ(أو لمَّا الوجودية) الدالة على وجود شيء لوجود غيره (عند مَنْ قال باسْمِيَّتها) وهو أبو بكر بن السراج... (فهي) أي الجملةُ الواقعةُ بعد هذه المذكورات كلها (في موضع خفض بإضافتهن) أي إضافة هذه المذكورات (إليها). مثال ((إذ)) قولُهُ تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[٣٩]، و﴿إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾[٤٠]))[٤١]. فجملة "أنتم قليل" أسمية واقعة بعد "إذ" الدالة على الماضي وهي فرع، في محلّ جرّ بالإضافة إلى "إذ" قياساً على المضاف إليه المفرد وهو الأصل.

المبحث الثاني: الإجماع

١- تعريف الإجماع

هو أصلٌ يُحتجُّ به في النحو العربي، و((المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة))[٤٢]. وقد تحدّث ابن جني عنه ومتى يكون حجة قال:((أعلم أَنَّ أهل البلدين إنَّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألَّا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص...))[٤٣]. وعرَّفه الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) بقوله: ((الإجماعُ المعتبرُ في فنونِ العلمِ هو إجماعُ أهلِ ذلك الفنِّ العارفين بهِ دونَ مَن عداهم فالمعتبر في الإجماع في المسائلِ الفقهيةِ قولُ جميع الفقهاءِ، وفي المسائلِ الأصوليةِ قولُ جميعِ الأصوليين، وفي المسائلِ النحويَّةِ قولُ جميعُ النحويين، ونحو ذلك))[٤٤]. وعرّفته الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: ((الإجماع في العربية: هو اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور، أو على صورة من صور التعبير))[٤٥]. ويرى أحد الباحثين أنَّ الإجماع وردّ ((إلى النحو من الشريعة الإسلامية؛ إذ إن من أصولها الإجماع، فأدخله النحاة ضمن الدرس النحوي، وجعلوه أصلاً يستندون إليه في استدلالاتهم...))[٤٦].

٢- أقسام الإجماع

ينقسم الإجماع في النحو العربي، على ((قسمين رئيسين هما إجماع العرب، وإجماع النحاة وجهات التقسيم في إجماع النحاة هي:

١-من جهة طرق البيان عن الاتفاق.

٢- من جهة آثار الإجماع التطبيقية في مسائل العلم.

٣- ومن جهة النظر باتفاق الجميع، واتفاق بعضهم.

٤- ومن جهة طرق العلم به)) [٤٧].

موارد الإجماع في مصنفات الجملة العربية

اعتمد بعض النحاة أصلَ الإجماع في إثبات بعض الأحكام النحوية، وهي تتجلّى فيما يأتي:

١- الإجماع في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب

١-١- الجملة الابتدائية

ذكر المرادي أصل الإجماع في إثبات حكم الجمل الابتدائية، فقال: ((فأما الابتدائية فلا محل لها اجماعاً))[٤٨]. وقد تحدث جميع مصنفي الجملة العربية عن الجملة الابتدائية وبينوا أنَّها لا محلّ لها من الإعراب، قال ابن هشام في بيان الجمل التي ليس لها محل من الإعراب:((إِحْدَاهَا: الْمُبْتَدَأَةُ، وَتُسَمَّي الْمُسْتَأْنَفَةَ أَيضاً، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[٤٩]، وَنَحْوُ: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾[٥٠] بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾))[٥١].

١-٢-الجملة الاعتراضية

استند الكافيجي إلى أصل الإجماع في إثبات جواز الاعتراض بجملة واحدة وعبّر عنه بالاتفاق، إذ قال:((اتفق النّحاة على أنّ الاعتراض، بين شيئين، بجملة واحدة واقع، واختلفوا في الاعتراض بأكثر من جملة واحدة، بأنّه هل يصحّ أو لا؟ لكنّ الحقّ أنّه يَجُوزُ الاعتِراضُ، أي: يثبت الاعتراض في الاستعمال ثبوتاً راجحاً، بقولٍ أكثرَ مِن جُملةٍ))[٥٢].

١-٣-الجملة الواقعة صلة

اعتمد المرادي اجماعَ النحاة في بيان حكم الجملة الواقعة صلة، فقال: ((لا محل لها... اتفاقاً وهي قسمان: صلة موصول اسمي، وصلة موصول حرفي))[٥٣] ويؤكد هذا الإجماع قول الرضي: ((الموصولات معارف اتفاقاً منهم، والجمل لا تقع صفة للمعارف... والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب، إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يقدَّر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الأربعة

المواضع، المذكورة فقط، وذلك لأن الإعراب للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير.))[٥٤].

٢- الإجماع في الجمل التي لها محل من الإعراب

٢-١- الاتفاق على الجملة الحالية

ذكر الكافيجي اتفاق النحاة على نصب الجملة الحالية مثال ذلك: ما مررتُ بأحد إلا زيد خير منه. فجملة "زيد خير منه" أسمية مكوّنة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال[٥٥]. وإلى هذا ذهب صاحب الحدائق النَّديَّة بقوله: ((الجملةُ الثالثةُ من الجمل الَّتي لها محلٍّ من الإعراب الجملةُ الحالية، وهي الواقعةُ حالاً، ومحلُّها من الإعرابِ النصبُ)).[٥٦]

٢-٢- الجملة المحكية بالقول

بينّ المرادي حكم الجملة المحكية بالقول معتمداً الاجماعَ إذ قال: ((أن يكون القول المحكي به غير مصوغ للمفعول، فحينئذٍ يكون محل الجملة نصباً باتفاق. نحو: "قال الحمدُ لله"))[٥٧]، فجملة "الحمد لله" أسمية مكوّنة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول.

٢-٣- الجملة الواقعة مضافاً إليه

أوضح المرادي حكم الجرّ للجملة الواقعة مضافاً إليها أسماء الزمان معتمداً أصلَ الإجماع بقوله: ((فالمتفق على أنّها في موضع جرّ: الجملة المضاف إليها أسماء الزمان غير الشرطية، نحو: حين ويوم وليلة))[٥٨].

الخاتمة والنتائج

بعد الاطلاع على مصنفات الجملة العربية ومتابعة الأحكام النحوية فيها توصلتُ إلى النتائج الآتية:

١- برزت عناية النحاة القدماء في القرون الهجرية: السابع، والثامن، والتاسع بالجملة العربية وأحكامها، ودراستها دراسة مفصلة في مجموعة من الكتب المختصة بالجملة العربية.

٢- استدل مصنفو الجملة العربية بالقياس على الحكم النحوي، وأبرز قياساتهم: قياس الشبه، وقياس الفرع على الأصل.

٣- لم يغفل النحاة عن أصل الإجماع في بيان حكم الجملة العربية فبينوا مجموعة من الأحكام النحوية التي تعتمد على الإجماع، منها الاتفاق على الجملة الحالية والاتفاق على الجملة المحكية بالقول والجملة الواقعة مضافاً إليه.

الهوامش

(١) سورة الكهف: ٣٨.

(*) ((هو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها)) منطق المظفر: ٢٠٦.

(٢) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ٨٠.

(٣) المصدر نفسه: ٩٨.

(٤) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ٢٢٧.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الانباري: ٤٥-٤٦.

(٦)المصدر نفسه: ٩٣.

(٧) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ_١٩٨٦م: ٢٠.

(٨) المتلازم في الاستدلال النحوي، الاستدلال القياسي أنموذجاً، م. م. علي جاسب الخزاعي: ٦٥. وينظر: أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ١٨-١٩.

(٩) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ١٠٥.

(١٠) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: ٢٢٠.

(١١) المصدر نفسه: ٢٣٦.

(١٢) تعليق لطيف على قواعد الإعراب: ٣٥.

(١٣) الواقعة: ٧٥-٧٦-٧٧.

(١٤) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٦٦.

(١٥) الأنبياء: ٤.

(١٦) ينظر: الحدائق النّديّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة: ٧٨٣/٢.

(١٧) ينظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٧٥-١٧٦.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٥.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٢.

(٢٠) شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢١.

(٢١) ينظر: رسالة في جمل الإعراب: ٦٣. والإعراب عن جمل الإعراب: ٣٧. والأصول في النَّحو: ٦٤/١-٦٥. وتوجيه اللُّمع، ابن الخبَّاز: ١٠٦.

(٢٢) ينظر: توجيه اللُّمع: ١٠٩

(٢٣) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٣٢ -١٣٣.

(٢٤) يُنظر: رسالة في جمل الإعراب: ٦٣. والإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٣. والحلل في الكلام على الجمل في كتاب رسالتان في النحو: ٥٠. و شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٠. وحواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب: ١٧.

(٢٥) شرح المفصل: ٢٥٥/١.

(٢٦) الحلل في الكلام على الجمل: ٤٨.

(٢٧) شرح المفصل: ٢٦٣/١.

(٢٨) الأنعام: ٩٢.

(٢٩) رسالة في جمل الإعراب: ٩٥.

(٣٠) ينظر: الحلل في الكلام على الجمل في كتاب رسالتان في النحو: ٤٨-٤٩.

(٣١) المصدر نفسه: ٤٩.

(٣٢) شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٣-٢٤.

(٣٣) ينظر: رسالة في جمل الإعراب: ٦٣.

(٣٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣-٦٤.

(٣٥) الإسراء: ٩٣.

(٣٦) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٥٠

(٣٧) ينظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٠٦.

(٣٨)غافر: ١٦.

(٣٩) الأنفال: ٢٦.

(٤٠) سورة الأعراف ٨٦.

(٤١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٤١-٤٢.

(٤٢) الاقتراح في أُصول النحو: ٧٣.

(٤٣) الخصائص، ابن جني: ١/ ١٨٩.

(٤٤) إرشاد الفحول، الشوكاني: ٤١٦/١.

(٤٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٢٦.

(٤٦) المُشْكِلُ في أصول النحو العربيّ حتى نهاية القرن السادس الهجري(دراسة تأصيلية تحليلية): ٣١٣.

(٤٧) الإجماع في النحو العربي، د. رياض البديري: ٥٦-٥٧.

(٤٨) رسالة في جمل الإعراب: ١٠٦. و الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٢. ورسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل: ٣٧. وشرح نكت ابن هشام من قواعد الإعراب: ٢٩. وحواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب: ٢٣. وا شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٣٨.

(٤٩) الكوثر: ١.

(٥٠) يونس: ٦٥.

(٥١) الإعراب عن جمل الإعراب: ٤٢. وينظر: وتعليق لطيف على قواعد الإعراب: ٢٦. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٤٨. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، القوجوي: ٣٦. ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ١٣٦. وشرح النظم المجرادية في الجُمل: ٣٨.

(٥٢) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٤. ورسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل: ٤٤. وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٩. وحواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب: ٢٨. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٦٧. وتعليق لطيف على قواعد الإعراب: ٣٩. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٥٥. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، القوجوي: ٤٣. ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ١٧٥. وشرح النظم المجرادية في الجُمل: ٤٤.

(٥٣) رسالة في جمل الإعراب: ١١٣. والإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٤. ورسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل: ٤٣. وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٩. وحواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب: ٢٧. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٥٦. وتعليق لطيف على قواعد الإعراب: ٣٥. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٥٤. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، القوجوي: ٤١. ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ١٤٧.

(٥٤) شرح الرضي على الكافية: ١٦/٣. وينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٤٢/٢. . والحدائق النّدية في شرح الفوائد الصمدية: ٧٨٤.

(٥٥) ينظر: رسالة في جمل الإعراب: ٦٣. والإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٧. ورسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل: ٥٤. وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٣. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٢٩. تعليق لطيف على قواعد الإعراب: ١١. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٣٩. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، القوجوي: ٢٢. ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ٢٢٦. وشرح النظم المجرادية في الجُمل: ٥٢.

(٥٦) الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمَديَّة: ٧٥٤/٢. وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ١١٢. وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٠٢/٣. وينظر: إظهار الأسرار في النحو، زين الدين الحنفي، اعتنى به. أنور ابن أبي بكر الشيخي الداغستانيّ: ٩٠: ٩٢.

(٥٧) رسالة في جمل الإعراب: ٧٠. وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٨. ورسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل: ٥٢. وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٣. وحواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب: ١٨. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ٩٣. وتعليق لطيف على قواعد الإعراب: ١١. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٣٩. ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ٢٢٩. وشرح النظم المجرادية في الجُمل: ٥٣.

(٥٨) رسالة في جمل الإعراب: ٧٦. ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٨. ورسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل: ٥٧. وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب: ٢٤. وحواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب: ١٩. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي: ١٠٥. وتعليق لطيف على قواعد الإعراب: ١٣. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٤١. وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، القوجوي: ٢٨. ومبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ٢٤٩.

المصادر والمراجع

١. الإجماع في النحو العربي، الدكتور رياض البديري، ط١، بيروت – لبنان، ٢٠١٨م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة . ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٣. إرشاد الفحول، الشوكاني، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، ط١، دار الفضيلة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، (د: ط)، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٥. إظهار الأسرار في النحو، زين الدين الحنفي، اعتنى به. أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستانيّ، ط١، دار المنهاج، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٦. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي، دمشق، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٧. الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق – رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، دار الفكر، لبنان١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
٨. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ابن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، لبنان ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي – القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١٠. تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، محمد بن خليل البصراوي(ت٨٨٩هـ)، تحقيق ودراسة هشام محمد عواد الشويكي، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس- كلية البنات. فلسطين، ٢٠٠٣م.
١١. توجيه اللُّمع، ابن الخبَّاز (٦٣٨هـ)، تحقيق أ. د فايز محمد دياب، ط٢، دار السلام، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٢. الحدائق النّدية في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني الشيرازي (ت١١٢٠هـ.ق)، تحقيق الدكتور السيد أبي الفضل سجادي، ط٢، مطبعة دار الأمين، إيران، ١٤٣٢هـ_ق- ١٣٩٠هـ ش.
١٣. حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب دراسة وتحقيق رسالة ماجستير – عبد الفتاح فؤاد بدوي، إشراف الأستاذ الدكتور محمود العامودي – الماجستير. الجامعة الاسلامية غزة. فلسطين، ١٤٢٩هـ .٢٠٠٨م.
١٤. الخصائص، عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
١٥. رسالة في جمل الإعراب، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) دراسة وتحقيق الدكتورة سهير محمد خليفة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٦. رسالتان في النحو الحلل في الكلام على الجمل والتبيان في تعيين عطف البيان، شهاب الدين العنابي(ت٧٧٦هـ)، تحقيق د. إبراهيم بن محمد، ط١، مكتبة العبيكان، السعودية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٧. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
١٨. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٩٦م.
١٩. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده ت ٩٥٠هـ)، دراسة وتحقيق إسماعيل مروة، ط١، دار الفكر المعاصر(بيروت-لبنان)، دار الفكر(دمشق-سورية)، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢٠. شرح قواعد الإعراب، محيي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، دار طلاس. دمشق، سوريا، ١٩٨٩م.
٢١. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٢. شرح النظم المجرادية في الجمل - أبو عبدالله محمد بن محمد بن عمران المجرادي السلاوي، تأليف العلامة بيروت عبدالله بن يعقوب السلالي، اعتنى به وراجعه عبد الكريم قبول، ط١، المكتبة العصرية صيدا- بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢٣. شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب، ابن جماعة محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله أبو عبدالله الكناني الحموي ثم المصري الشافعي (ت٨١٩هـ)، تحقيق ودراسة السيد أحمد محمد عبد الراضي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٢٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ_١٩٨٦م.
٢٥. مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية- الرسومكي، تحقيق- فخر الدين قباوة، ط١، دار الأوزاعي – بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٦. المتلازم في الاستدلال النحوي، الاستدلال القياسي أنموذجاً، م. م. علي جاسب الخزاعي، جامعة البصرة _كلية التربية_ قسم اللغة العربية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) مج(٣٣)، ع(١)، السنة ٩.
٢٧. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق. الدكتور حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢٨. المُشْكِلُ في أصولِ النحو العربيّ حتى نهاية القرن السادس الهجري (دراسة تأصيلية تحليلية)، م.م. مرتضى صباح صيوان الحسّون و أ. د. فاخر هاشم الياسري، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مج(٤٧)، ع(٣) أيلول لسنة ٢٠٢٢، جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية.
٢٩. موصل الطلاب الى قواعد الإعراب، خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق الدكتور عبد الكريم مجاهد، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م .

References and Sources

1. Al-Ijmā‘ fi al-Nahw al-‘Arabi (Consensus in Arabic Grammar), Dr. Riyadh Al-Badiri, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2018.

2. Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Rajab Uthman Muhammad, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 1998.

3. Irshād al-Fuḥūl, Al-Shawkani, edited by Abi Hafs Sami bin Al-Arabi Al-Athari, 1st ed., Dar Al-Fadila, 2000.

4. Al-Ashbāh wa al-Naẓā’ir fi al-Nahw, Jalal al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Ghazi Mukhtar Tulimat, Arabic Language Academy, Damascus, 1407 AH / 1987 CE.

5. Iẓhār al-Asrār fi al-Nahw, Zain al-Din Al-Hanafi, revised by Anwar bin Abi Bakr Al-Sheikhi Al-Dagestani, 1st ed., Dar Al-Minhaj, 1430 AH / 2009 CE.

6. Al-Iqtiḥāf fi Uṣūl al-Nahw, Jalal al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited and annotated by Abdul Hakim Atiya, 2nd ed., Dar Al-Bayruti, Damascus, 1427 AH / 2006 CE.

7. Al-I‘rāb ‘an Qawā‘id al-I‘rāb, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Rashid Abdul Rahman Al-Ubaidi, 1st ed., Dar Al-Fikr, Lebanon, 1390 AH / 1970 CE.

8. Al-Ighrāb fi Jadal al-I‘rāb wa Lama‘ al-Adilla fi al-Nahw, Abu al-Barakat Abdul Rahman Kamal al-Din Ibn Muhammad Al-Anbari (d. 577 AH), introduced and edited by Saeed Al-Afghani, Dar Al-Fikr, Lebanon, 1377 AH / 1957 CE.

9. Tashīl al-Fawā’id wa Takmīl al-Maqāṣid, Ibn Malik, edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar Al-Katib Al-Arabi, Cairo, 1387 AH / 1967 CE.

10. Ta‘līq Laṭīf ‘alā Qawā‘id al-I‘rāb li Ibn Hisham al-Ansari, Muhammad bin Khalil Al-Basrawi (d. 889 AH), edited and studied by Hisham Muhammad Awad Al-Shuwaiki, PhD Dissertation, Ain Shams University - Faculty of Girls, Palestine, 2003.

11. Tawjīh al-Luma‘, Ibn Al-Khabbaz (d. 638 AH), edited by Prof. Dr. Fayez Muhammad Diab, 2nd ed., Dar Al-Salam, 1428 AH / 2007 CE.

12. Al-Hadā’iq al-Nadiyya fi Sharh al-Fawā’id al-Samadiyya, Sayyid Ali Khan al-Madani al-Shirazi (d. 1120 AH), edited by Dr. Sayyid Abi al-Fadl Sajadi, 2nd ed., Dar al-Amin Press, Iran, 1432 AH / 1390 SH.

13. Ḥawāshī Jalāl al-Dīn al-Maḥallī ‘alā Qawā‘id al-I‘rāb, Study and Editing of the Master’s Thesis by Abdel Fattah Fouad Badawi, supervised by Prof. Dr. Mahmoud Al-‘Āmudi, Master’s Thesis, Islamic University of Gaza, Palestine, 1429 AH / 2008 CE.

14. Al-Khaṣā’iṣ, ‘Uthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali Al-Najjār, Dar al-Kutub al-Miṣriyya.

15. Risāla fi Jumal al-I‘rāb, Badreddin al-Ḥassan ibn Qāsim al-Murādī (d. 749 AH), Study and Editing by Dr. Suhair Muhammad Khalifa, 1987 CE / 1407 AH.

16. Al-Shāhid wa Uṣūl al-Nahw fi Kitāb Sībawayh, Khadījah al-Ḥadīthī, Kuwait University, 1974 CE.

17. Sharḥ al-Raḍī ‘alā al-Kāfīyah, Raḍī al-Dīn Muhammad ibn al-Ḥasan al-Astrābādhī (d. 686 AH), edited and annotated by Yūsuf Ḥasan ‘Umar, 2nd ed., Qāryūnīs University, Libya, 1996 CE.

18. Sharḥ Qawā‘id al-I‘rāb li Ibn Hishām, Muhammad ibn Muṣṭafā al-Qūjūwī (Shaykh Zādah, d. 950 AH), Study and Editing by Ismā‘īl Marwah, 1st ed., Dar al-Fikr al-Mu‘āṣir (Beirut, Lebanon), Dar al-Fikr (Damascus, Syria), 1995 CE / 1416 AH.

19. Sharḥ Qawā‘id al-I‘rāb, Muḥyī al-Dīn al-Kāfījī (d. 879 AH), edited by Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, 1st ed., Dār Ṭalās, Damascus, Syria, 1989 CE.

20. Sharḥ al-Mufassal li al-Zamakhsharī, Muwaffaq al-Dīn Abū al-Baqā’ Ya‘īsh ibn ‘Alī ibn Ya‘īsh al-Mawṣilī (d. 643 AH), introduced and annotated by Dr. Emile Badi‘ Yāqūb, 1st ed., Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2001 CE / 1422 AH.

21. Sharḥ al-Nuẓūm al-Mujarradīya fi al-Jumal, Abū ‘Abdallāh Muhammad ibn Muhammad ibn ‘Imrān al-Mujarradī al-Salawī, authored by the scholar ‘Abdallāh ibn Ya‘qūb al-Sallālī, edited and revised by ‘Abd al-Karīm Qubūl, 1st ed., Al-Maktabah al-‘Asriyya, Ṣaydā - Beirut, 2004 CE / 1424 AH.

22. Sharḥ Nukt Ibn Hishām al-Miṣrī min Qawā‘id al-I‘rāb, Abū ‘Abdallāh Muhammad ibn Abī Bakr ibn ‘Abd al-‘Azīz ibn Muhammad ibn Ibrāhīm ibn Sa‘d Allah al-Kinānī al-Ḥamawī then al-Miṣrī al-Shāfi‘ī (d. 819 AH), edited

and studied by Sayyid Ahmad Muhammad ‘Abd al-Rāḍī, 1st ed., Maktabat al-Thaqāfa al-Dīnīya, Cairo, 1430 AH / 2009 CE.

23. Fi al-Nahw al-‘Arabī: Naqd wa Tawjīh, Mahdī al-Makhzūmī, 2nd ed., Dār al-Rā’id al-‘Arabī, Beirut, Lebanon, 1406 AH / 1986 CE.

24. Kitāb Risālatān fī al-Nahw: Al-Ḥallāl fī al-Kalām ‘alā al-Jumal wa al-Tibyān fī Ta‘yīn ‘Aṭf al-Bayān, Shihāb al-Dīn al-‘Anābī (d. 776 AH), edited by Dr. Ibrāhīm ibn Muḥammad, 1st ed., Al-‘Ubikān Library, Saudi Arabia, 1417 AH / 1996 CE.

25. Mubāriz al-Qawā‘id al-I‘rābiyya min al-Qasīda al-Mujarradiyya - al-Rusūmki, edited by Fakhr al-Dīn Qabāwah, 1st ed., Dar al-Awza‘ī, Beirut, Lebanon, 1408 AH / 1988 CE.

26. Al-Mutalāzim fī al-Istidlāl al-Nahwī: Al-Istidlāl al-Qiyāsī Anmūdhajan, M. M. ‘Alī Jāsib al-Khuza‘ī, University of Basrah, College of Education, Department of Arabic Language, Basrah Research Journal (Humanities Sciences), Vol. 33, Issue 1, Year 9.

27. Al-Masā’il al-Ḥalabiyyāt, Abū ‘Alī al-Fārisi, edited by Dr. Ḥassan Hindāwī, 1st ed., Dar al-Qalam for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, Dar al-Manāra for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, 1407 AH / 1987 CE.

28. Al-Mushkil fī Uṣūl al-Nahw al-‘Arabī ḥattā Nihāyat al-Qarn al-Sādis al-Hijrī (A Foundational and Analytical Study), M. M. Murtadā Ṣabbāḥ Ṣiwān al-Ḥassūn and Prof. Dr. Fākhir Hāshim al-Yāsirī, Basrah Research Journal for Humanities Sciences, Vol. 47, Issue 3, September 2022, University of Basrah - College of Education for Humanities - Department of Arabic Language.

29. Muwassal al-Ṭullāb ilā Qawā‘id al-I‘rāb, Khalid ibn ‘Abdallāh al-Azharī, edited by Dr. ‘Abd al-Karīm Majāhid, 1st ed., Al-Risāla Publishers, Lebanon, 1427 AH / 2006 CE.